



C 2009/4
نوفمبر / تشرين الثاني 2009
الدورة السادسة والثلاثون
للمؤتمر
18 - 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

2009

تقرير
تقييم
البرامج

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة
روما، 2009

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع الإعلامي للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع الإعلامي لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Publishing Management Service,
Information Division, FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2009

طباعة وحدة الطباعة الداخلية، منظمة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

الصفحات

1

الفصل الأول: المقدمة

1

الفصل الثاني: التقييم في المنظمة

1

2

ومنهجياته

4

5

الفصل الثالث: تعاون منظومة الأمم المتحدة في مجال التقييم

6

الفصل الرابع: برنامج التقييم في المنظمة

6

8

2011-2010

الفصل الخامس: موجزات التقييم - التقييمات الرئيسية

2009-2008

الفصل الأول: المقدمة

- 1 - يتألف تقرير تقييم البرنامج لعام 2009 من أربعة أقسام رئيسية هي:
- (أ) التطورات الجديدة في مجال التقييم - مع التركيز على الأساليب التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحسين مشاركة أصحاب الشأن؛ وضمان النظر في توصيات التقييم؛ والإجابة عن الأسئلة حول آثار عمل المنظمة على الصعيد الميداني؛
- (ب) التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في مسائل التقييم؛
- (ج) برنامج التقييم في المنظمة، والذي يقدم قائمة بنتائج التقييم على مدى فترة السنتين 2008-2009 وخطة عمل التقييمات الرئيسية لفترة السنتين المقبلة؛
- (د) ملخصات التقييمات الرئيسية المنجزة خلال فترة السنتين والمقدمة إلى الأجهزة الرئاسية. ويرد في هذه الملخصات موجز عن ردّ الإدارة على التقييم واستنتاجات لجنة البرنامج بالإضافة إلى التقييم نفسه. وجرى ربط كل موجز بإحالات مرجعية إلى النسخ الكاملة من الوثائق على الموقع الإلكتروني الخاص بالتقييم.

الفصل الثاني: التقييم في المنظمة

- 2 - سيُنشأ "مكتب التقييم" الجديد مع بداية فترة السنتين 2010-2011، ووفقا لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي أقرها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الخامسة والثلاثين. وستكون للمكتب، المستقل من الناحية التشغيلية داخل هيكل أمانة المنظمة، مسؤولية تراتبية مزدوجة لرفع التقارير - إلى المدير العام وإلى المجلس من خلال لجنة البرنامج. ويتوقع أن تُدرج سياسة التقييم التي تتبعها المنظمة في ميثاق، أُدرجت مبادئه التوجيهية في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. ونظرت لجنة البرنامج في مشروع ميثاق في دوراتها المائة والأولى بعد المائة والثانية بعد المائة التي أشارت خلالها اللجنة إلى أن الميثاق سيوضع في صيغته النهائية بعد تعيين المدير الجديد للتقييم بحيث يتسنى له المشاركة في هذه العملية. وتم تعيين المدير الجديد للتقييم اعتبارا من الأول من سبتمبر/أيلول 2009. ومن المتوقع أن تنظر لجنة البرنامج في مشروع الميثاق في دورتها الثالثة بعد المائة، على أن يُحال بعدها للمجلس لدراسته والموافقة عليه.

3 - لم تتغير العمليات الأساسية لإجراء التقييم في المنظمة عن تلك التي عُرضت على المؤتمر في تقارير تقييم البرنامج لعامي 2005 و2007. لكن أدوات تقييم معينة استخدمت بشكل متزايد كجزء من الجهود الجارية لزيادة فائدة التقييم كأداة لتحقيق تحسن على المستوى التنظيمي.

المؤسسي. وتكتسي وظيفة التعلم أهمية خاصة ويتعين النظر فيها بعناية في جميع مراحل تصميم التقييم وتنفيذه. ولكي يتسم التقييم بالفعالية، يجب أن تحظى توصياته والأسباب الكامنة وراءه بفهم جيد من قبل الأشخاص الذين سيطبقونه. وهذا يعني أنه يجب التشاور مع أصحاب الشأن بخصوص النقاط الرئيسية. وينبغي عند تصميم التقييم أن تتاح لأصحاب الشأن الفرصة لضمان طرح الأسئلة التي يرونها مفيدة ولاقتراح مصادر للمعلومات والأدلة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التقييم. ويُعتبر التشاور في هذه المرحلة المبكرة أمراً حاسماً لبناء الثقة مع أصحاب الشأن وكسب التأييد لعملية التقييم، وبالتالي تيسير التعلم منه في نهاية المطاف. ويكون أصحاب الشأن مصدرًا هامًا للمعلومات أثناء عملية التقييم. وينبغي أيضاً التماس آراء أصحاب الشأن أثناء إعداد مشروع التقرير وبعده، أي قبل أن يصدر في شكله النهائي.

5 - وتقع المسؤولية النهائية عن محتوى تقرير التقييم على عاتق الفريق المستقل من المقيمين الذين يتمتعون بالحرية التامة لقبول البيانات والآراء المقدمة من أصحاب الشأن أو رفضها. ومع ذلك، ينبغي أن تؤدي عملية التشاور عادة إلى الحد قدر المستطاع من هذه الاختلافات، نظراً إلى أنه سيكون لدى الأطراف بالفعل فهم جيد لوجهات نظر بعضها البعض.

6 - ولطالما شكّل التشاور مع أصحاب الشأن جزءاً من منهجية التقييم التي تعتمد عليها منظمة لإجراء التقييمات الرئيسية. وعادة ما شكّلت مجموعات استشارية حول تقييم أنشطة ممولة بشكل أساسي عن طريق حسابات الأمانة وتضمّ ممثلين عن البلدان المانحة الرئيسية للبرنامج الذي يجري تقييمه، والبلدان المستفيدة ومختلف أصحاب الشأن في المنظمة. واشتملت التقييمات التي تشكّلت بشأنها مجموعات، على تقييمين أنيين اثنين لعمل المنظمة في مجال أنفلونزا الطيور عالية الأمراض وتقييم تعاون المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمجموعة الاستشارية هي مجموعة عمل تكون العضوية فيها محدودة. وهي تسدي المشورة في الأوقات الحرجة من عملية التقييم، بما في ذلك بخصوص الأمور التالية: الاختصاصات، ولا سيما القضايا التي سيتم تقييمها؛ وتشكيل فريق التقييم؛ ومشروع التقرير والنظر في رد الإدارة على التقرير النهائي للتقييم. ورهنا بطول العملية، يتوقع أن تجتمع المجموعة الاستشارية ثلاث أو أربع مرات خلال عملية التقييم.

7 - وأعرب مكتب التقييم عن سروره الغامر لما لقيته المجموعات الاستشارية من تجاوب ولما تقدمت به هذه الأخيرة من مقترحات، وأعرب عن تطلّعه إلى توسيع نطاقها في المستقبل. ويمكن أن تكون هذه المجموعات آلية فعالة لتعزيز عملية رفع التقارير إلى البلدان الأعضاء عن التقييم. وقد ساد في وقت سابق تفاعل محدود فحسب مع البلدان الأعضاء بشأن معظم التقييمات، أي عندما تقترحها لجنة البرنامج وعندما تستعرض هذه الأخيرة التقرير النهائي وردّ الإدارة عليه. ومن شأن

آلية تقوم على مجموعات استشارية بالنسبة إلى التقييمات الرئيسية أن تسد هذه الفجوة وتعزز المساءلة والتعلم لجميع الأطراف على حد سواء.

8 - أنشأ المكتب نظاماً رسمياً لتعقب إعداد تقارير عن رد الإدارة والمتابعة. وفي حين تم لسنوات عديدة وضع تقارير عن رد الإدارة والمتابعة للتقييمات، قدمت إلى لجنة البرنامج، فهذا لم يكن الحال دائماً بالنسبة لتقييمات المشروعات الفردية؛ وبدأ تطبيق النظام الجديد على جميع التقييمات المنجزة اعتباراً من عام 2008. وكانت عملية التعقب فعالة إلى حد كبير في ضمان إعداد التقارير اللازمة ونشرها بشكل منتظم على الموقع الإلكتروني للتقييم الخاص بالمنظمة، إلى جانب تقارير التقييم. وعلاوة على ذلك، أضيفت تقارير عن رد الإدارة والمتابعة إلى وظيفة البحث على الموقع الإلكتروني.

9 - ووردت الملاحظة التالية في تقرير تقييم البرامج لعام 2007: "إلا أن لجنة البرنامج وجدت أن عدة ردود من الإدارة أثناء فترة السنتين لا تستوفي معايير الجودة وطلبت توضيحاً للأمر". كما لاحظ التقرير أنه "يتوقف الاستخدام الفعلي للاستنتاجات والتوصيات إلى حد كبير على مدى اقتناع مختلف الشركاء في التقييم بوجاهة الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم يضعونها موضع التنفيذ". لهذا السبب، يعتزم مكتب التقييم العمل بشكل وثيق مع أصحاب الشأن، بما في ذلك الأجهزة الرئاسية، من أجل بناء الثقة في عمليات التقييم. ويدرك مكتب التقييم أيضاً أن صدور ردود جيدة عن الإدارة مشروطة إلى حد ما بوضوح توصيات التقييم ودقتها. إلا أنه يتعين أيضاً على المديرين على التقييم وفي الحالات التي لا يوافقون فيها على نتائج التقييم وتوصياته. وينبغي أن تكون ردود الإدارة محددة بشأن الإجراءات التي ستتخذها وينبغي عندئذ تنفيذ هذه الإجراءات. وهكذا، تصبح إسهامات التقييم في التغيير والإصلاح واضحة. وسيضع مكتب التقييم مسألة تحسين ردود الإدارة في صدارة أولوياته في فترة السنتين المقبلة.

10 - حافظ مكتب التقييم خلال فترة السنتين الماضيتين على التركيز القوي على أثر أنشطة المنظمة على الصعيد الميداني. وأصبح ذلك سمة معيارية من سمات التقييمات القطرية التي تجريها المنظمة، حيث يحدد لغرض تقييم الأثر مجال أو أكثر من مجالات العمل التي يوجد فيها كم كبير من العمل. ويتولى مكتب التقييم تصميم هذه الدراسات، مع إسهامات من الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في مجال النشاط المعني. وهم يستخدمون عادة مزيجاً من الأساليب الكمية والنوعية للتوصل إلى إجابات عن الأسئلة الرئيسية التي تم طرحها خلال مرحلة استهلال النشاط. وبما أنّ الدراسة تسعى إلى الحصول على معلومات عن الأثر المترتب على مستوى المزارعين أو المنتجين، فإنّ الأساليب المستخدمة تشمل دراسات استقصائية فعالة (باستخدام قائمين محليين على التعداد) ومقابلات تجريها مجموعة التركيز. وبالإضافة إلى جمع المعلومات لغرض التقييم، جلبت تقييمات الأثر المزيد من المستشارين الوطنيين إلى عملية التقييم، واضطلعت بدور في تعزيز القدرات الوطنية في مجال أدوات التقييم ومنهجيته. ويُعتبر تقييم الأثر أحد أصعب جوانب التقييم. ولذلك، ينكب مكتب التقييم حالياً على تنظيم ندوات منهجية منتظمة لصالح الموظفين التابعين له قبل دراسات الأثر الأخيرة وبعدها، بحيث يمكن التقدم باقتراحات لتحسين تصميمها وخفض تكلفتها وتحديد العبر التي يمكن استخلاصها من هذا العمل.

11 - منذ تعيين مدير التقييم، بدأت المشاورات مع إدارة التعاون التقني لتنفيذ قرار المجلس¹ القاضي بإنشاء حساب أمانة لتقييم مشروعات التعاون التقني من أجل التنمية. وقد أنشئ بالفعل هذا الحساب في عام 2007 لتقييمات أنشطة حالات الطوارئ وإعادة التأهيل التي تنفذها المنظمة ومن المقرر وضع برنامج سنوي للتقييمات بالتشاور مع أصحاب الشأن المعنيين وتنفيذه من ميزانية حساب الأمانة. ومنذ إنشاء حساب الأمانة المذكور، تم تمويل تقييمات كبرى في حالات الطوارئ من خلال هذه الآلية بما في ذلك، من بين أمور أخرى، تقييمان آنيان لعمل المنظمة في مجال أنفلونزا الطيور عالية الإمبراض؛ وعمل المنظمة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل في منطقة القرن الأفريقي واستجابة المنظمة لأموال التسونامي.

12 - وتمكّن حسابات الأمانة المنظمة من مواجهة تغيّر معالم التقييم. فعلى مدى العقدين الماضيين، زاد نسبياً عدد المشروعات الميدانية الصغيرة، وإنّ إيفاد بعثة من النوع التقليدي لتقييم مثل هذه المشروعات ليس الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة في ما يتعلق باستخدام الموارد. وتبعاً لذلك، تحوّل التركيز إلى تقييم المشروعات في إطار المجموعات المواضيعية والتقييمات القطرية. وفضلاً عن كون هذه الصيغة أكثر فعالية من حيث التكلفة، فهي تتيح الاضطلاع بتقييم وتقدير لاحقين للأثر بطريقة لما كانت ممكنة أثناء تنفيذ المشروع. وتيسر أيضاً مشروعات التقييم معاً استخلاص العبر من مختلف المشروعات ودراسة العلاقة القائمة بين النتائج المتأتية عن الأموال الموزعة من خارج الميزانية والبرنامج العادي للمنظمة.

¹ شدد المجلس، في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة المنعقدة في يونيو/حزيران 2007، على أهمية التقييم المنهجي لعمل المنظمة من خارج الميزانية، وأقرّ الترتيبات التالية لتقييم العمل الذي يجري من خارج الميزانية من أجل "إدراج بند اعتماد إلزامي للتقييم في جميع المشاريع الممولة من خارج الميزانية وفق جدول معلن عنه. وسيجري إنشاء حسابين مجمعين لأموال الأمانة لهذا الغرض: أحدهما للطوارئ ومشاريع إعادة التأهيل والآخر للتعاون التقني من أجل المشاريع الإنمائية".

13 - ومن الناحية العملية، سيمول حساب الأمانة من مساهمات التقييم من ميزانيات المشروعات التي لن تقيم بشكل منفصل، أي معظم المشروعات الممولة من خارج الميزانية التي تقل الميزانية المخصصة لها عن 4 ملايين دولار أمريكي².

14 - واستُهلّت أيضاً المناقشات لتمكين مكتب التقييم من أن يستعرض بشكل منهجي أحكام التقييم في جميع مقترحات المشروعات التي تتجاوز عتبة نقدية معينة، وذلك لمعالجة مسألة انخفاض النسبة المئوية لمشروعات حساب الأمانة التي يجري تقييمها، وهو ما لوحظ في تقرير تقييم البرنامج لعام 2007. وستعرض نتائج هذه المناقشات في تقرير يرفع إلى لجنة البرنامج في دورتها الثالثة بعد المائة التي ستعقد في أبريل/نيسان 2010.

الفصل الثالث: التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في مجال التقييم

15 - استمرت المنظمة خلال فترة السنتين 2008-2009 في العمل بشكل وثيق مع مكاتب التقييم الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. كما واصلت مشاركتها في شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني التي تجمع مقيمين من مختلف الوكالات الإنسانية غير الحكومية والحكومية.

16 - ويعمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم إلى حد كبير من خلال فرق عمل طوعية بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك بهدف نشر أساليب التقييم وأفضل الممارسات ومواءمتها في ما بين الوكالات الأعضاء. وقام الفريق في اجتماعه العام السنوي الأخير بتنقيح "مبادئ العمل التازري" التي كان وضعها؛ ووافق أيضاً على هيكل يضم رئيساً ونائباً للرئيس في حين يواصل مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استضافة الأمانة.

17 - واضطلع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بدور نشط جداً خلال فترة السنتين في ما يتعلق بقابلية تقييم نهج توحيد الأداء في البلدان الرائدة الثمانية³. وطلب الاستعراض الشامل للسياسات الذي جرى كل ثلاث سنوات لعام 2007 من هذه البلدان إجراء تقييم ذاتي وتقييم مستقل؛ ووضع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في الأونة الأخيرة إطاراً للتقييم لاستخدامه من قبل البلدان الراغبة في إجراء عمليات تقييم ذاتي وسوف يدعم هذه العمليات من خلال المشاركة في فريق ضمان الجودة. وستكون منظمة الأغذية والزراعة عضواً في هذا الفريق.

18 - ويشارك مكتب التقييم التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بشكل نشط في جميع جوانب عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من خلال وقت موظفيه وموارده المالية. وأسهمت المنظمة إسهاماً كبيراً في المبادرات التالية على وجه الخصوص:

(أ) المشاركة في استعراض النظراء لوظيفة التقييم التي ينهض بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة؛ وقد نشر التقرير في يناير/كانون الثاني 2009؛

(ب) المشاركة في اللجنة التوجيهية ومهمة استطلاعية بالنسبة للتقييم القطري على نطاق منظمة الأمم المتحدة لجنوب أفريقيا. وقد نظر هذا التقييم في مدى جدوى التعاون بين

² قد يستمر تقييم بعض المشروعات التي تخصص لها ميزانيات تقل قيمتها عن 4 ملايين دولار أمريكي بشكل منفصل، إذا طالبت بذلك الجهات المانحة أو بسبب الطبيعة الخاصة للمشروع (على سبيل المثال مشروعات تجريبية يمكن من خلالها استخلاص عبر محددة لتطبيقها في المستقبل).

³ ألبانيا والرأس الأخضر وموزامبيق وباكستان ورواندا وتنزانيا وأوروغواي وفيت نام.

جنوب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة وفعاليتها ضمن أولويات البلد السياسية الاستراتيجية على ثلاثة مستويات. وقد صدر التقرير في مايو/أيار 2009؛

(ج) المشاركة في استعراض النظراء من أجل الدراسة الرابعة للأداء العام لمرفق البيئة العالمية؛

(د) والمشاركة في العديد من فرق المهام التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك: التقييم القطري؛ وتبادل الممارسات الخاصة بالتقييم، وتحسين نوعية التقييم؛ وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وتقييم الأثر.

19 - وفي ما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات لإجراء تقييمات في حالات الطوارئ، أسهم المكتب في تحسين المفاهيم والأساليب، خاصة ضمن إطار كل من الفريق الاستشاري التابع لشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني والمعني بتحسين تقييم الأثر الإنساني وفريق المصلحة المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم الآني بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما شارك في المجموعات التوجيهية لعدد من التقييمات المشتركة بين الوكالات والتي عالجت القضايا النظامية في مجال المساعدات الإنسانية.

الفصل الرابع: برنامج التقييم في المنظمة

20 - يمكن الإطلاع على جميع تقارير التقييم وردود الإدارة بصيغتها النهائية على الموقع الإلكتروني للتقييم الخاص بالمنظمة على العنوان التالي:
[HTTP://WWW.FAO.ORG/PBE/PBEE/EN/INDEX.HTML](http://www.fao.org/pbe/pbee/en/index.html)

21 - التقييمات المعروضة على الأجهزة الرئاسية للنظر فيها: خلال فترة السنتين 2008-2009، عرضت التقييمات الرئيسية التالية على الأجهزة الرئاسية من خلال لجنة البرنامج. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل عن كل تقييم من هذه التقييمات على الموقع الإلكتروني للتقييم الخاص بالمنظمة، جنباً إلى جنب مع رد الإدارة على التقييم وردود فعل لجنة البرنامج:

(أ) تقييم المساعدات في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى (ملخص التقييم 13)؛

(ب) فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: خلاصة جامعة لعمليات التقييم (ملخص التقييم 14)؛

(ج) تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الصكوك الدولية (ملخص التقييم 15)؛

(د) التقييم المستقل لدور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال الإحصاء (ملخص التقييم 16).

22 - تقييم المشروعات الإنمائية وبرنامج الشراكة: يرد ضمن الملحق الأول جدول يلخص تقييم المشروعات الفردية التي اضطلعت بها بعثات مستقلة خلال الفترة 2008-2009. وتقييمات البرامج والمشروعات الرئيسية التي شارك فيها موظفو دائرة التقييم بشكل مباشر هي كما يلي:

(أ) اتفاق التعاون البرامجي بين منظمة الأغذية والزراعة والنرويج للفترة 2005-2007، أنجز في أغسطس/ آب 2008؛

- (ب) ثلاثة مشروعات منفذة وطنياً بتمويل من هولندا في الهند (-175-174/GCP/IND) 176/NET، أنجزت في أكتوبر/تشرين الأول 2008؛
- (ج) البرنامج الوطني الخاص للأمن الغذائي في نيجيريا، للفترة 2002-2006 (UTF/NIR/047/NIR)، أنجز في أكتوبر/تشرين الأول 2008؛
- (د) مشروع دعم مكافحة الوقائية للجراد الصحراوي في أربع دول أعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية - نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (GCP/INT/958/AFB)، أنجز في مايو/أيار 2009؛
- (هـ) تقييم مشترك بين الجماعة الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة: معلومات الأمن الغذائي لبرنامج العمل (GCP/GLO/162/EC) وبرنامج الأمن الغذائي المشترك بين الجماعة الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة (GCP/INT/952/EC)، أنجز في أبريل/نيسان 2009؛
- (و) خمسة برامج خاصة للأمن الغذائي ممولة من الجماهيرية العربية الليبية في بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر والسودان (GCP/BKF/042/LIB، GCP/CHD/026/LIB، و GCP/MLI/024/LIB GCP/NER/040/LIB و GCP/SUD/051)، أنجزت في مايو/أيار 2009.

23 - حالات الطوارئ وإعادة التأهيل:

- (أ) تقديم المساعدة من أجل الإنعاش المبكر إلى صغار المزارعين والمساعدة من أجل الإنعاش المبكر إلى مربحي الماشية الفقراء المتضررين من الحرب في جنوب لبنان (OSRO/LEB/701/UNJ و OSRO/LEB/702/UNJ)، أنجز المشروعان في ديسمبر/كانون الأول 2008؛
- (ب) برنامج قائم على المشاركة لمراقبة الأمراض والتصدي لها من إعداد منظمة الأغذية والزراعة في إندونيسيا (عدة مشروعات)، أنجز في يوليو/تموز 2009؛
- (ج) خمسة تدخلات في حالات الطوارئ في العراق (-406-404-403-402/OSRO/IRQ) (407/UDG)، على أن تُنجز في أكتوبر/تشرين الأول 2009؛
- (د) تدخلات قامت بها المنظمة في إطار الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، على أن تُنجز في مارس/آذار 2010.

24 - **تقييم فعالية المنظمة في فرادى البلدان:** تحلل هذه التقييمات جدوى عمل المنظمة ونتائجه وأثاره بشكل إجمالي، بما في ذلك في حالات الطوارئ في عدد مختار من البلدان. وسيشكل ملخص عمليات التقييم في البلدان التي تعاني من حالات طوارئ طويلة الأمد جزءاً من تقييم فعالية المنظمة على المستوى القطري، على أن يقدم إلى لجنة البرنامج في ربيع عام 2010:

- (أ) تعاون المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة 2003-2007 (أنجز في يونيو/حزيران 2008)؛
- (ب) تعاون المنظمة في الهند في الفترة 2003-2008 (أنجز في مارس/آذار 2009)؛
- (ج) أنشطة المنظمة في طاجيكستان في الفترة 2004-2009 (أنجز في أكتوبر/تشرين الأول 2009)؛
- (د) وأنشطة المنظمة في السودان (من المقرر إنجازه في ديسمبر/كانون الأول 2009).

2011-2010

25 - **التقارير المعروضة على لجنة البرنامج لكي تنظر فيها:** بالإضافة إلى التقييمات المقررة أدناه، سوف يتخذ قرار بشأن إجراء المزيد من التقييمات بعد التشاور مع لجنة البرنامج في الدورة التي ستعقد في أبريل/نيسان 2010:

- (أ) التقييم المواضيعي المشترك بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي لنظم المعلومات لتحقيق الأمن الغذائي؛
- (ب) القدرة التنفيذية للمنظمة في حالات الطوارئ؛
- (ج) تقييم القدرات الإنمائية في أفريقيا؛
- (د) تقييم دور المنظمة وعملها في ما يتعلق بالمياه؛
- (هـ) تقييم أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل؛
- (و) تقييم مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية في منطقة الشرق الأدنى؛
- (ز) تقييم الجوانب الجنسانية في عمل المنظمة.

26 - **التقييمات القطرية:** ثمة ما لا يقل عن ثلاثة تقييمات خلال فترة السنتين، بما في ذلك في إثيوبيا وهايتي، مع إيلاء اهتمام خاص للعمل في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل، وهي ممولة من حساب الأمانة لتقييم حالات الطوارئ.

الفصل الخامس: موجزات التقييم - التقييمات الرئيسية

ملخص التقييم 14: تقييم المساعدات في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى (2004-2007)

ملخص التقييم 15: فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: خلاصة جامعة لعمليات التقييم

ملخص التقييم 16: تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الصكوك الدولية

ملخص التقييم 17: التقييم المستقل لدور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال الإحصاء

تقييم المساعدات في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى (٢٠٠٧-٢٠٠٤)

إدارة التقييم

موقع التقييم في المنظمة:

www.fao.org/pbe/pbee/en/index.html

عمل منظمة الأغذية والزراعة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى (٢٠٠٧-٢٠٠٤)

عند إجراء التقييم، كانت منطقة القرن الأفريقي الكبرى إحدى أشد أقاليم العالم معاناةً من انعدام الأمن الغذائي. وشهدت المنطقة منذ عام ١٩٧٤ ارتفاعاً في عدد سكانها إلى أكثر من الضعف، وهو ما أفضى إلى مزيد من الضغط على الموارد. ويضاف إلى ذلك أن انتشار انعدام الأمن على نطاق واسع في الصومال وجنوبي السودان وشمال أوغندا خلال العقدين الأخيرين أدى إلى تشريد عدد كبير من السكان، وحرمانهم من الحصول على الأراضي والخدمات، فضلاً عن تقويض الممارسات والمؤسسات العرفية.

واستعرض التقييم برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الذي نفذته منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بالتعاون مع الحكومات الأعضاء والشركاء في إثيوبيا وكينيا والصومال وجنوبي السودان وشمال أوغندا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧. وقد اتسع البرنامج خلال الفترة المذكورة بمقدار ثلاثة أمثال ما كان عليه، حتى بلغت قيمته ٢٤٠ مليون دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

استجابة البرنامج: عززت المنظمة بدرجة كبيرة من وجودها وتنوع استجابتها في مجالي مواجهة الطوارئ وإعادة التأهيل انطلاقاً من برنامج كان يقتصر في السابق على عمليات توزيع البذور والأدوات. وحدد التقييم عدداً من المكونات، ألا وهي: المشاريع الخاصة بالمعارف، بما في ذلك نظم المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر والأمن الغذائي، والمساعدة الفنية في مجال حيازة الأراضي وإدارة المعلومات المتصلة بالأراضي والمياه؛ والمشاريع الزراعية التي تنطوي بشكل أساسي على توزيع البذور والأدوات، علاوة على نشر الكسافا، والإدارة المتكاملة للآفات، وإعادة تأهيل الموارد المائية وتطوير نظم الري؛ والمشاريع الخاصة بالثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، والتي وإن كانت تهيمن عليها الأنشطة المتعلقة بصحة الحيوان، إلا أنها تشمل أيضاً تدريب العاملين في مجال صحة الحيوان على صعيد المجتمعات المحلية والوقاية من الأمراض العابرة للحدود ومكافحتها ودعم تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك وإعادة توزيع المجترات الصغيرة؛ ودعم سبل عيش الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة ومرض الإيدز؛ ودور التنسيق المنوط بالمنظمة داخل قطاع الزراعة والأمن الغذائي في حالات الطوارئ الإنسانية.

النتائج والاستنتاجات

تحقق **التخطيط الاستراتيجي** بشكل أساسي من خلال خطة العمل الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي الكبرى والرامية إلى استكمال عملية إصدار النداءات الإنسانية. ويوفر التخطيط الاستراتيجي إطاراً استراتيجياً للأمن الغذائي يدعو إلى «الترايط» بين المساعدات في حالات الطوارئ والتنمية، ويتصدى للحكمة المعهودة من قبل الجهات المانحة وسائر الوكالات الدولية والمتمثلة في تخصيص الموارد بصورة منفصلة لكل من «حالات الطوارئ» و«الانتعاش/المرحلة الانتقالية» و«التنمية». وثمة خطط عمل وطنية كانت موضع استعراض في إثيوبيا والصومال وأوغندا.

لم يتم تعزيز **الهيكل التنظيمي للمنظمة وقدراتها التشغيلية**، بما في ذلك القدرة التقنية، على نحو يتماشى والزيادة في حجم المشاريع وتنوعها في المنطقة، ولا سيما على المستوى الميداني. وعلى الرغم من أن العلاقات بين ممثليات المنظمة و وحدات تنسيق الطوارئ على المستوى القطري اتسمت بصفة عامة بالفعالية، إلا أنّ وجود اختلاف في المسؤوليات التراتبية لرفع التقارير أفضى إلى بعض الصعوبات والتوترات. وأدى الاعتماد على الدعم القصير الأجل من خارج الميزانية لتمويل وحدات تنسيق الطوارئ إلى تقويض أي نهج طويل الأجل لتنمية القدرات التشغيلية: وأدى هذا أيضاً إلى ارتفاع معدل تبدّل الموظفين، الأمر الذي انعكس سلباً على نوعية التدخلات. وتمثلت أهم التطورات المؤسسية الإقليمية في إنشاء «مكتب الطوارئ الإقليمي لأفريقيا» في نيروبي و«المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية» في أديس أبابا. وانتهى التقييم إلى أن الأدوار التي يضطلع بها كل من المكتبتين يمكن أن يكمل بعضها البعض، بيد أن الطابع المركزي والرأسي للمنظمة كثيراً ما يؤدي إلى عدم الكفاءة ولا يشجع أحياناً أخرى على تشاطر المعلومات وأفضل الممارسات.

الشراكات: عملت المنظمة بصورة مباشرة مع أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية دولية ومحلية مختلفة، وذلك بالدرجة الأولى من أجل توزيع المدخلات فضلاً عن وضع استراتيجيات قطاعية. وتمثّل أحد العوائق الرئيسية أمام عمليات التعاون تلك في استخدام «خطابات الموافقة»، وهي أداة تعاقدية لا تعكس نوع الشراكة في ما بين الأنداد كما تتوقعه بعض الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وبوسع المنظمة أن تربط على نحو أفضل بين عمليات الطوارئ والخدمات الحكومية على المستوى الميداني، إضافة إلى الاستفادة من مراكز البحوث الإقليمية.

الجدوى والفعالية والتأثيرات: وجد التقييم أن برنامج الطوارئ في المنطقة ركّز، في ما عدا استثناءات طفيفة وبدرجة مفردة، على العواقب المباشرة لضعف الحال عوضاً عن معالجة الأسباب طويلة الأجل وعميقة الجذور لانعدام الأمن الغذائي وضعف الحال. وكان استحداث «التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الإنساني والغذائي» من قبَل وحدة تحليل الأمن الغذائي في الصومال إنجازاً يستحق التنويه: وقد اعتمدت المنظمة بعد ذلك هذا التصنيف في بلدان أخرى. وكثيراً ما لا يفي الإنذار المبكر إلى استجابة مبكرة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم وجود خطط طوارئ وطنية والتمويل المخصص للمتابعة. وكان عدم ملاءمة التوقيت نقطة ضعف رئيسية في القطاع الزراعي، وهو ما يُعزى بالدرجة الأولى إلى عدم كفاية القدرات اللوجستية والتشغيلية في الميدان وإلى الاعتماد على نداءات قلما كانت متزامنة مع المواسم الزراعية. وبوجه عام، أسفر تقديم المعونة على شكل بذور عن زيادة إنتاج الأغذية والدخل الزراعي. وكانت التدخلات في مجال صحة الحيوان مفيدة للغاية مع وجود بعض أوجه القصور في مجال اتساق المساعدات التقنية. كما أن شبكات دعم العاملين في مجال صحة الحيوان على صعيد المجتمعات المحلية اتسمت بالفعالية في ما يتعلق بمربي الماشية الرحل، وإن مالت إلى أن تكون ضعيفة الصلة بالنظم الوطنية لصحة الحيوان. ولعلّ أحد أشد أنشطة المنظمة فعالية قد تمثّل في إسهامها في رفع الحظر على تصدير الماشية المفروض من شبه الجزيرة العربية.

المساواة بين الجنسين والإنصاف: جرى تحديد عدد من الأنشطة أو الفرص لاستهداف النساء والأسر التي تُعيلها نساء. بيد أنه لم تُبدل أي محاولة منهجية لمراعاة المساواة بين الجنسين على امتداد دورات المشاريع. ومن الصعب للغاية توجيه المدخلات بصورة فعالة في القرن الأفريقي. وقد اعترف التقييم بأن عملية الاستهداف قد تسفر عن توترات تحاول المجتمعات المحلية تجنبها، واعتبرها مفيدة فقط عند توزيع البنود الباهظة التكلفة.

العاملين في مجال صحة الحيوان بغية تعزيز الشبكات القائمة من خلال التدريب والإدماج بصورة أفضل في النظم الوطنية لصحة الحيوان.

■ **الشراكة والتنسيق:** ينبغي إقامة شراكات استراتيجية بقدر أكبر، وبوجه الخصوص مع الجهات الحكومية الشريكة ذات الكفاءة التقنية، والتي تستطيع المنظمة تقويتها أو الاعتماد عليها. وينبغي توطيد التعاون في مجال دعم القدرات التقنية على الصعيد الإقليمي. وينبغي لاتفاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية أن تعكس على نحو أدق مختلف الإسهامات والالتزامات. كما ينبغي الاستفادة من الدور التنسيقي الرئيسي للمنظمة عبر التشجيع على زيادة تبادل التحليلات السليمة والممارسات الجيدة في ما بين البلدان والعناصر الفاعلة في المنطقة.

■ **القدرات والأولويات المؤسسية:** ثمة حاجة في الأجل الطويل إلى ضمان التمويل المنتظم للوظائف الرئيسية لوحدة تنسيق الطوارئ «المستقلة». ويجب تكليف المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية بتقديم الدعم التقني للعمليات الميدانية وتأمين التصاريح اللازمة لها، كما ينبغي أن يراعي تشكيل موظفيه خصائص المنطقة. ويتعين أن يدعم مكتب الطوارئ الإقليمي لأفريقيا وحدات تنسيق الطوارئ، كما ينبغي استعراض دور هذا المكتب وتكوينه سنوياً من جانب شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، ومنسقي الطوارئ، وممثلي المنظمة، والمكاتب الميدانية. ويجب إجراء استعراض للموارد البشرية التي تحتاجها المنظمة في كل بلد بما يراعي الأولويات الوطنية، وذلك بغية وضع قاعدة أكثر تنوعاً للمهارات وموزعة على الجنسين داخل وحدات تنسيق الطوارئ. كما ينبغي أن يشكّل الموظفون الوطنيون جزءاً من الإدارة وأن يظلعوا بدور في صنع القرار وفي التنسيق أكبر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. ويتعين تطبيق خطوط توجيهية داخلية ومواد تدريبية وأفضل الممارسات من أجل ضمان مساهمة تحليل القضايا المرتبطة بسبل العيش وبالمساواة بين الجنسين وبفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة في تصميم جميع تدخلات البرنامج.

■ **نظم المعلومات والمشاريع الخاصة بالمعارف:** ينبغي السعي إلى تحقيق التجانس المؤسسي في نظم المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي في حالات الطوارئ ولأغراض التنمية، بالإضافة إلى تقوية الصلات بين الأمن الغذائي ونظم المعلومات المتعلقة بالماشية. وينبغي تقديم المزيد من الدعم لنظم المعلومات المفيدة في حالات الطوارئ ولأغراض الفهم التنموي على السواء. كما ينبغي لنظم الإنذار المبكر والمعلومات أن تستعين بقدر أكبر بالمعارف المحلية لكي تصبح أكثر فائدة لعملية صنع القرار على المستوى المحلي. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لاستحداث منهجيات لتقييم الأمن الغذائي وتطويرها لضمان حسن توقيتها وجودتها وجدواها.

■ **تعبئة الموارد:** ينبغي الاستمرار في الدعوة إلى توجيه نسبة أكبر من التمويل المخصص للأنشطة الإنسانية للتدخلات المتعلقة بسبل العيش. ويوصى بالمشاركة بنشاط في وضع استراتيجيات متوسطة الأجل تحدد الأولويات للتصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمن. ويتعين الاستمرار في تعبئة الموارد على المستوى الإقليمي وتنسيقها. كما أنّ ضمان حسن توقيت الاستجابات للأزمات التي تتعرض لها سبل العيش في المنطقة وملاءمتها يقتضي الترويج لتحليلات للاستجابات المنسقة، ولخطط التأهب لحالات الطوارئ، وآليات للتمويل غير المنظور والاحتياطات الاستراتيجية.

■ **استجابة البرنامج:** ينبغي إجراء تحليل وافٍ لنظم الإنتاج بغية دراسة الأسباب الجذرية طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي، وتعزيز استخدام المعلومات المتعلقة بسبل العيش في استجابة البرنامج. ويجب أن يستند تصميم تدخلات المنظمة وغيرها من الوكالات إلى إجراء تقييمات شاملة للاحتياجات وليس فقط تقييمات للاحتياجات من البذور. وينبغي أيضاً توزيع المدخلات الزراعية حينما يكون ذلك ضرورياً بالفعل، ويتعين توفيرها في وقت أبكر ومن خلال عمليات توزيع أكثر كفاءة. وإذا كان توزيع المدخلات الزراعية يتم بانتظام، ينبغي إجراء المشتريات محلياً من أجل دعم الاقتصاد المحلي. كما يتعين توسيع التدخلات المتعلقة بالمياه. وثمة حاجة إلى إجراء استعراض لمختلف شبكات

استجابة الإدارة للتقييم

قبلت الإدارة مع بعض الحذر معظم توصيات التقييم، وسرّها أن تلاحظ أنه قد بدأ بالفعل تنفيذ بعض تلك التوصيات.

واتفقت الإدارة بدرجة كبيرة مع الاستنتاجات وشددت على ضرورة مواصلة بذل الجهود للامتثال لكثير من التوصيات وأشارت إلى أنّ الجهات المانحة ما زالت تفضل، في استجابتها لحالات الطوارئ، تمويل الإجراءات التي تحقق أثراً فورياً، مثل توفير البذور والأدوات.

استنتاجات الأجهزة الرئاسية للمنظمة (لجنة البرنامج)

أعربت لجنة البرنامج عن تقديرها لجودة التقييم ووضوحه، وأقرت بصعوبة العمل في مرحلة ما بعد النزاع وبأهمية مراعاة البعدين السياسي والعملي عند تحليل تعقيد الأوضاع والدور المعقول الذي

تستطيع المنظمة الاضطلاع به. ورأت اللجنة أن بعض التوصيات ليست واقعية تماماً، ولا سيما أن الكثير منها تترتب عليه آثار مالية ليست المنظمة في وضع يتيح لها تحمّلها. وينبغي للترتيبات المؤسسية الأطول أجلاً الرامية إلى تعزيز هذا المجال من مجالات العمل أن تأخذ في الاعتبار نماذج التمويل الطوعي، إذ أن أعمال الطوارئ وإعادة التأهيل التي تضطلع بها المنظمة جميعها تقريباً ممول من خارج الميزانية.

وأحيط علماً أيضاً بأن المنظمة أدخلت تحسينات جديدة على أنشطتها في القرن الأفريقي، كان من بينها اتباع نهج استراتيجي بقدر أكبر من خلال وضع خطط العمل، وإيفاد المنسقين في حالات الطوارئ إلى الميدان بشكل منتظم، وإقامة شراكات نشطة مع المنظمات غير الحكومية، والالتزام بمعالجة القضايا العابرة للحدود. وفيما ينحو بعض البلدان صوب إعادة التأهيل والتنمية، ينبغي التركيز بصورة أكبر على تدعيم النتائج المحرزة وتأمين استدامتها، وعلى التأهب والآليات التي توفر شبكات أمان بغية مواجهة الفقر وضعف الحال المزمنين. ولا بدّ من وجود الخبرات اللازمة في المنطقة إذا ما أريد تنويع وتوسيع عمل المنظمة وتوفير الدعم التقني في الوقت المناسب.

المراجع

- تقييم مساعدات الطوارئ وإعادة التأهيل التي قدمتها المنظمة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى (2004-2007). التقرير النهائي الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.fao.org/pbe/pbee/common/ecg/363/en/HoAEvaluationReport.pdf>
- التقرير الموجز للجنة البرنامج. الوثيقة 99/PC 3 (a)
- الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2131a.pdf>
- استجابة الإدارة. الوثيقة 99/PC 1 Sup (a)
- الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2366a.pdf>
- تقرير الدورة التاسعة والتسعين للجنة البرنامج. روما، 28-30 مايو/أيار 2008. الوثيقة 4/CL 135
- الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k2757a.pdf>

فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: خلاصة جامعة لعمليات التقييم

إدارة التقييم

موقع التقييم في المنظمة:

www.fao.org/pbe/pbee/en/index.html

أدرجت لجنة البرنامج في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) عملية تقييم فعالية المنظمة على المستوى القطري في صدارة الأولويات ضمن خطة العمل الإشارية المتجددة لعمليات التقييم الإستراتيجية والبرامجية للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ خلال دورتها الثالثة والتسعين المنعقدة في شهر مايو/أيار ٢٠٠٥.

وقد شكّلت عمليات التقييم القطرية بعداً جديداً بالنسبة إلى المنظمة ذلك أنها تنظر في مجمل عمل المنظمة على المستوى القطري، بما في ذلك المشروعات الوطنية ومشاركة البلدان في المشروعات الإقليمية والعالمية وإفادة المنظمات الوطنية من المنتجات المعيارية وأداء الممثلة القطرية للمنظمة. وتتناول الاعتبارات الأساسية في هذا المجال مدى استفادة البلد العضو من عمل المنظمة ومدى اعتماد هذا على المزايا النسبية للمنظمة.

وخلال الدورة السابعة والتسعين للجنة البرنامج (مايو/أيار ٢٠٠٧)، اقترح رفع تقرير إليها يعرض خلاصة جامعة لعمليات التقييم القطرية التي أجريت حتى تاريخه، لا سيما عمليات التقييم التي طالت موزامبيق (مارس/آذار ٢٠٠٦)، وسيراليون (فبراير/شباط ٢٠٠٧)، وكمبوديا (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧)، وهندوراس (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧) إلى جانب التقييمين اللذين رُفعا سابقاً إلى اللجنة في دورتها الثانية والتسعين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

فعالية منظمة الأغذية والزراعة على مستوى القطري

تمّ اختيار البلدان التي ستخضع لتقييم عبر استخدام مجموعة من المعايير جرى الاتفاق عليها على مستوى المنظمة. ومن بين تلك المعايير أنه يتعيّن أن تكون البلدان التي يقع عليها الاختيار من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وأن يُسجّل فيها معدل مرتفع نسبياً وعدد مطلق كبير من الأشخاص الذين يعانون نقص/سوء التغذية؛ وأن تكون حافظة المنظمة (باستثناء المساعدة في حالات الطوارئ) ذات حجم معقول؛ وأن يتوفّر خليط فني جيّد من مدخلات المنظمة. وأجريت عمليات التقييم القطرية الأربع عبر اعتماد عملية تشاركية بصورة كبيرة على ثلاث مراحل ومتشابهة عموماً: جمع البيانات على مستوى المقرّ الرئيسي والمكاتب الإقليمية وعلى المستوى القطري؛ إجراء دراسات للتأثير؛ وبعثة تقييم كاملة نهائية.

وشكّل تأمين تغطية كاملة لعمل المنظمة على المستوى القطري أحد التحديات، لا سيما أنه لا يمكن النفاذ بسهولة إلى معلومات عن أنشطة المشروعات العالمية والإقليمية. وقد شكّلت دراسات التأثير جزءاً هاماً من العملية وأدّت إلى عمليات تقييم مثيرة للاهتمام حول مساهمة مشاريع المنظمة في مجال الأمن الغذائي ودخول المنتفعين وسبل عيشهم مقارنةً بغير المشاركين.

المنهجية

ممثليات المنظمة: يُعتبر المكتب القطري للمنظمة نقطة محورية للتفاعل بين المنظمة وغالبية البلدان ويشكّل عمله عنصراً أساسياً لأداء المنظمة على المستوى الوطني. وقد درست كل عمليات التقييم القطرية فعالية المكتب وكفاءته وتفاعلاته مع الحكومات وغيرها من الشركاء في التنمية

النتائج والاستنتاجات

النتائج والاستنتاجات

إدارة البرامج: يُعتبر ممثل المنظمة مسؤولاً عن إدارة المشروعات الوطنية في حين تترتب مسؤولية المشروعات الإقليمية على المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، فيما يضطلع المقر الرئيسي بمسؤولية إدارة المشروعات العالمية والأقليمية. وبالتالي، لا يتمتع ممثل المنظمة بأي سلطة على الأنشطة التي ليس لها توجه ولا نطاق وطني صرف، ما يؤدي غالباً إلى تنفيذ أنشطة وإيفاد بعثات من دون معرفة ممثل المنظمة.

الإجراءات والإدارة الداخلية: اعتبرت كل البلدان التي جرى تقييمها أن مسائل الإدارة الداخلية تشكل مصدر قلق بالنسبة إليها، لا سيما تلك التي يوجد فيها عدد كبير من المشروعات. وبصفة عامة، وجدت عمليات التقييم أن عملية إضفاء اللامركزية على المسؤوليات التشغيلية منذ العام ٢٠٠١ لم تترافق مع التفويض الضروري للسلطة ومع ترشيد العمليات التشغيلية والإدارية والمالية. ويتم تخصيص الكثير من الوقت داخل ممثليات المنظمة للمسائل الإدارية، ما يثبت الحاجة إلى تحسين الإجراءات. وتُناط بممثلي المنظمة سلطات أقل من السلطات المناطة بالعديد من نظرائهم داخل البلد، الأمر الذي يُضعف موقعهم أثناء المفاوضات.

المساعدة الفنية: حدّدت عمليات التقييم عدداً من المسائل المتعلقة بكمية المساعدة الفنية وتوقيتها والمسؤوليات عن توجيه هذا الدعم. وعلى الرغم من الإقرار بجودة الخدمات، إلا أنّ البيروقراطية الداخلية غالباً ما أثّرت سلباً على حسن توقيتها. وتختلف قدرة ممثليات المنظمة على تأمين المساعدة الفنية خارج إطار المشروعات وهي تعتمد إلى حدّ كبير على توافر الأموال اللازمة لاستخدام مستشارين وطنيين كفوئين. ومع أنه من غير المتوقع أن تضمّ ممثليات المنظمة كل الخبرات اللازمة داخل البلد، غير أنّ بعض البلدان يتميّز عن سواه من البلدان بفضل توافر هذه الخبرات. ولقد اتضح أن المساعدة الفنية التي تقدمها المكاتب الإقليمية هي أكبر بالنسبة إلى المشروعات الإقليمية، مع العلم أن هدف الزيارات القطرية يرتبط بالمشاغل الخاصة بالمشروع الإقليمي أكثر مما هو مرتبط بأولويات البلد المعني.

كما تطرقت إلى الأدوار التي تضطلع بها كل من المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمقر الرئيسي للمنظمة لجهة تقديم الخدمات.

ممثلو المنظمة: أثبتت عمليات التقييم القطرية أنّ ممثل المنظمة هو الشخصية الرئيسة التي لها تأثير على صورة المنظمة في البلد المعني، وأنّ دوره في هذا الإطار يتخطى دور المقر الرئيسي أو المكاتب الإقليمية. غير أنّ المقر الرئيسي للمنظمة ينظر في بعض الأحيان إلى ممثلية المنظمة على أنها مجرد مركز لتوفير الخدمات، ما يؤدي إلى إبقاء منصب ممثل المنظمة شاغراً. واعتبر التقييم أنه يتعيّن أن يتمتع ممثلو المنظمة بالخلفية والخبرة والقدرات اللازمة للمشاركة الكاملة في المحافل التمثيلية، فضلاً عن امتلاكهم المعرفة التي تتيح لهم استغلال مصادر الخبرة المطلوبة والموجودة داخل المنظمة والقدرة على دفع عجلة تطوير أنشطة المنظمة في البلد المعني. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيّن منح ممثلي المنظمة إمكانية النفاذ إلى الدعم الفني المناسب ليمارسوا مهامهم، وهيئة بيئة تشغيلية لا تعيق قدرتهم على العمل. وفي الحالات التي كانت تستوفي هذه الشروط، وجد التقييم أن المنظمة تُعتبر عضواً محترماً من أعضاء أسرة الأمم المتحدة وشريكاً موثقاً به للحكومات.

الموارد والتوظيف في المكاتب: ارتفع كمّ العمل المطلوب من ممثليات المنظمة بشكل كبير منذ العام ٢٠٠١ عندما أصبح ممثلو المنظمة مسؤولين عن ميزانية المشروعات الوطنية كافة. ولم يحظ هذا العبء الجديد الناشئ عن المهام الإدارية والتشغيلية بالتمويل الكافي في المقابل. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد المستشارين الفنيين المقيمين في البلدان، ما أدى إلى زيادة عبء العمل. ومن جهة أخرى، هناك قيود شديدة لجهة الموارد تؤثر على القدرة على تآدية بعض المهام. وغالباً ما يكون مستوى المرتبات أدنى مما هو عليه في منظمات أخرى، ما يحدّ من عدد الموظفين من ذوي الكفاءة العاملين في المنظمة. وتتمّ أكثر فأكثر الاستعانة بالموظفين وفقاً لاتفاقات الخدمات الشخصية، المخصّصة عادةً للتعيينات القصيرة الأمد، خاصة في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من المشروعات؛ فهي أقلّ كلفة بالنسبة إلى المنظمة غير أنها غير مواتية للموظفين وتؤثر بالتالي سلباً على معنوياتهم.

يتمتع بمستوى جيد من الدعم الفني ويعتمد استراتيجية مناسبة لتوسيع نطاق تنفيذه. وقد اعتُبر توفّر آلية للائتمان والادخار عاملاً هاماً من عوامل النجاح.

■ **حالات الطوارئ:** شكّلت أفضل استجابات المنظمة للأزمات تلك التي اندرجت في إطار مقارنة شاملة تمّ فيها اعتماد منظور تنموي لبحث الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن والضعف أمام الكوارث وللعمل مع أشدّ الفئات السكانية تضرراً.

■ **دور المنظمة المعياري:** كانت المعارف محدودة بالنسبة إلى مخرجات المنظمة المعيارية في البلدان التي تمّ تقييمها، في ما خلا عدد قليل من البرامج المعروفة. وعلى الرغم من اعتبار عدم كفاية قدرات المكاتب المحلية للمنظمة وعدم قدرتها على النفاذ إلى المعلومات وامتلاكها معارف محدودة من العوائق، إلا أن النتائج تشير إلى الحاجة إلى التركيز أكثر على فائدة المنتجات المعيارية بالنسبة إلى البلدان الأعضاء.

■ **برنامج تليفود:** اتّضح في غالبية الحالات أن المشروعات تُنفذ إلى حد كبير بشكل منفصل عن بعضها البعض وأنها لا تستفيد من الصلات الاستراتيجية ببرامج المنظمة الأخرى وبالشركاء الدوليين في التنمية أو بالحكومات. وقد أكّد التقييم نتائج تقييم برنامج تليفود الخاص بالمنظمة والتوصيات الصادرة عنه، أي أنه يتعيّن ربط المبادرات بأنشطة أخرى لتكون أكثر جدوى وللنفاذ بشكل أفضل إلى أشكال مختلفة من المشورة الفنية.

■ **قضايا المساواة بين الجنسين:** بشكل عام، تبين أن المنظمة تؤدي دوراً ناشطاً في تعزيز دور المرأة ومكانتها داخل مجتمعاتها المحلية. ولكن ما زال هناك إمكانية لتحسين الدعم المؤسسي ونشر نتائج التجارب الإيجابية، لا سيما في الأعمال الخاصة بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

■ **أطر الأولويات:** في عمليتيّ تقييم من أصل أربع، لم يخصّص ممثلو المنظمة إلا القليل من الوقت للتخطيط وتطوير البرامج. وقد بدأ الوضع يتغيّر على ضوء إعداد أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل. لكن يلاحظ في الأطر التي جرت صياغتها أنّ المجالات ذات الأولوية غالباً ما كانت واسعة النطاق وعدد التدخّلات فاق بشكل كبير إمكانيات المنظمة. ولكي تكون هذه الأطر فعّالة، يجب إعادة النظر فيها ومراجعتها كل سنتين.

■ **المشروعات الإقليمية:** تتوفّر أنواع مختلفة من المشروعات الإقليمية التي تتراوح فيها مستويات المشاركة الوطنية. وترتبط نوعية هذه الأماط وفائدتها بشكل كبير بكل حالة على حدة. وكان من الصعب بمكان التعميم بشأن هذه المشروعات نظراً إلى تباينها من حيث أهميتها وتأثيراتها.

■ **برنامج التعاون التقني:** تراوح التقدير الإجمالي لبرنامج التعاون التقني بين تقدير إيجابي جداً وتقدير ضعيف. وفي الحالات التي جاء فيها التقدير إيجابياً، تمّت الإشادة باختيار المشروعات على اعتبار أنّ غالبية مشروعات برنامج التعاون التقني كانت إما مرتبطة بشكل واضح بمبادرات أخرى قائمة أو أنها شكّلت خطوة أولية في إطار عملية محددة المعالم. غير أن هناك اتجاهًا مقلقاً سبق وأشار إليه في استعراض برنامج التعاون التقني في العام ٢٠٠٥، وما زال قائماً، وهو استخدام مشروعات برامج التعاون التقني لمشروعات إنمائية متى لم تتوفّر مصادر تمويل أخرى، بغضّ النظر عن أن هذا الإطار لا يناسب بعض أنواع المشروعات. وفي أقلّ البلدان مَوّاً، حيث تكون موارد الحكومات محدودة، تعتمد المتابعة الفعّالة لبرامج التعاون التقني على مشاركة جهات مانحة خارجية أخرى. وتتعرّز آفاق المتابعة إلى حد كبير في حال تم تحديد الجهة المانحة المحتملة وفي حال أبدت هذه الأخيرة اهتمامها منذ البداية.

■ **البرنامج الخاص للأمن الغذائي:** اعتُبر برنامجاً قيماً عندما كان يعمل مع عيّنة تمثيلية من المزارعين من مختلف المستويات وكان

استنتاجات الأجهزة الرئاسية للمنظمة (لجنة البرنامج)

أعربت لجنة البرنامج عن تقديرها لنوعية الخلاصة الجامعة ووجدت أن الوثيقة تضمّ عدداً من الدروس الجيدة التي تعزّز نتائج التقييم الخارجي المستقلّ وتوصياته. واعتبرت اللجنة أنه كان بإمكان الخلاصة الجامعة الاستفادة من التوصيات العامة المستقاة من عمليات التقييم القطرية ومن "استجابة الإدارة" لهذه التوصيات.

وتّم التركيز على الدور المهمّ لممثلي المنظمة، مع الإشارة إلى شغل عدد كبير من المناصب. وأشارت اللجنة أيضاً إلى ضرورة أن تتوافر لممثلات المنظمة الموارد الكافية والمستوى المناسب من الدعم الفني. ولا بدّ من بذل الجهود لتوفير معرفة أكبر بالمنتجات المعيارية على المستوى القطري، بما في ذلك توفيرها باللغات المحلية. واتفقت اللجنة على أنه يتعيّن على المنظمة تحديد أهدافها على المستوى القطري بشكل أفضل وأنّ أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل قد تكون مفيدة في هذا المجال. وبعد أن أخذت اللجنة علماً بأوجه القصور، أعادت التأكيد على قرارها الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ ومفاده أنه ينبغي إيلاء الأولوية لإجراء تقييم للعملية من أجل دراسة الخطط التي تمّ وضعها حتى الساعة.

ويجب أن تستمرّ عمليات التقييم القطرية كنشاط من أنشطة التقييم المنتظمة في المنظمة، مع التركيز في المستقبل على بلدان بلغت مستويات مختلفة من التنمية. ويجب رفع تقارير جامعة كل سنتين أو ثلاث سنوات، على أن تُراعى فيها ملاحظات اللجنة.

المراجع

- فعالية منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري: خلاصة جامعة لعمليات التقييم. الوثيقة 99/PC 3 (b)
 الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2177a.pdf>
 تقرير الدورة التاسعة والتسعين للجنة البرنامج. روما، 20-28 مايو/أيار 2008. الوثيقة 135/CL 4
 الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k2757a.pdf>

إدارة التقييم

موقع التقييم في المنظمة:

www.fao.org/pbe/pbee/en/index.html

تقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الصكوك الدولية

عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية

يدعو الهدف الاستراتيجي باء-١ إلى «الترويج للسياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات ووضعها وتعزيزها [بواسطة] صكوك دولية خاصة بالأغذية والزراعة والسلع السمكية والحرجية». وهو يتناول أيضاً عناصر الهدف الاستراتيجي باء-٢ المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتطبيق «السياسات الوطنية والصكوك القانونية والآليات المساندة التي تلبّي الاحتياجات المحلية وتكون متسقة مع أطر السياسات والأطر التنظيمية الدولية». وإن مجموعة من الأعمال على غرار «الصكوك الدولية» تضم طائفة واسعة من الأدوات تتدرج من الوثائق التي يُعترف عموماً بأنها اتفاقيات واتفاقات دولية وصكوك ملزمة أخرى وصكوك غير ملزمة وُضعت واعتمدت جميعها على مستويات وبطرق مختلفة

ولقد حُدّد أكثر من خمسين صكاً ملزماً وخمسة عشر صكاً غير ملزم على الأقل، باعتبارها صكوكاً مدرجة ضمن الهدف الاستراتيجي باء-١ وهي تغطي طائفة واسعة من المواضيع والقطاعات الأساسية، التي يستخدم كلّ منها هذه الصكوك بطرق مختلفة. فضلاً عن ذلك، تنجز نسبة مئوية هائلة من عمل المنظمة بشأن هذا الهدف الاستراتيجي من خلال أجهزة متخصصة أنشئت وتحكم من خلال عمليات يمكن وصفها في بعض الأحيان بأنها «صكوك دولية»

النتائج والاستنتاجات

الرؤية الاستراتيجية: لا تملك منظمة الأغذية والزراعة عملية لإعداد سياسة استراتيجية تتعلق بالهدف الاستراتيجي باء-١ على نطاق المنظمة ككلّ بالاستناد إلى أساس متسق، أو تحليل هذه السياسة أو اتخاذ القرارات بشأنها. كما أن عمل المنظمة لا يجري تنسيقه مع مواقفها وسياساتها ومفاهيمها في ما يتعلق بالصكوك المنفردة

الالتزامات المالية: لا يمكن لصك دولي، أكان ملزماً أو غير ملزم، عالمياً أو إقليمياً أو إقليمياً فرعياً، أن يحقق هدفه إلا إذا حظي بالتمويل الكافي. ويبدو ظاهرياً أنّ أياً من الصكوك موضع البحث لم يكن ممولاً بالكامل؛ وفي كثير من الأحوال، بدا أن تمويل الصك غير كاف مقارنة بالاحتياجات والتوقعات. وعلاوة على ذلك، تتكبد المنظمة وكل بلد من البلدان الأعضاء مصاريف إضافية كبيرة عن كل صك دولي فضلاً عن مساهمتها في تكاليف الأمانة والتكاليف الإدارية الأخرى.

العملية والحوكمة: ركّز التقييم على مسائل العملية والحوكمة وحدّد عدداً من التحديات والقضايا الشائعة في عمل المنظمة بشأن معظم الصكوك الدولية أو جميعها.

• **المبادرة إلى وضع صكوك ومقترحات جديدة:** إنّ تأثير التصورات القائمة بشأن قيمة الصكوك الملزمة وغير الملزمة غالباً ما يشوه الحقيقة ويُعتبر مصدراً للقلق. فقد كانت للمنظمة تجارب مثمرة إجمالاً بشأن كل من الصكوك الملزمة وغير الملزمة. وقد تبين أن النجاح يعتمد على طبيعة وكثافة التنفيذ والنشر من قبل الأمانة أكثر من اعتماده على نوع الصك. كما أن هناك قضية أخرى تتعلق

النتائج والاستنتاجات

تنسيقاً وثيقاً لعملية التنفيذ مع الصكوك الدولية والجهات المعنية بإدارتها في حين انه غاب عن قطاعات أخرى.

• **ثمة قضيتان مشتركتان** تتسمان بأهمية خاصة للتطبيق الفعّال للهدف الاستراتيجي باء-١ وتتعلقان بجميع جوانب العملية والحوكمة وهما: (١) تحديات المشاركة في العمليات الخاصة بالصكوك الدولية بما فيها قدرة الوفود القطرية التي تضم خبراء فنيين على حضور الاجتماعات ذات الصلة، حيث يبدو أن التمويل هو العامل المُقيّد الأول؛ (٢) وعلى النطاق الإقليمي، أشير إلى المساهمة الهامة التي تمثلها إجراءات كثيرة تتخذها الأجهزة الإقليمية والمكاتب الإقليمية للمنظمة وغيرها من المنظمات الإقليمية.

بحث التقييم أيضاً في مساهمة المنظمة في «الإطار التنظيمي الدولي». ورأى أنّ العمل في مجال الصكوك الدولية يعتمد بشكل متزايد على التنسيق والدعم بين القطاعات. وقد وجد التقييم حاجة إلى مزيد من التنسيق في حالات عدة: في ما بين القطاعات والوحدات داخل المنظمة؛ ومن خلال دمج قطاعات ووكالات خارجية ومراقبين خارجيين في عمليات المنظمة المتعلقة بتطوير الصكوك الدولية وتشغيلها، ومن خلال التوصل إلى «موقف موحد» للمنظمة» بهدف الدعوة والمشاركة في منتديات أخرى بواسطة العمليات الداخلية في المنظمة.

وكتقييم عام لعمل المنظمة في إطار الهدف الاستراتيجي باء-١، أشار التقييم إلى حسن أداء المنظمة في دورها المتعلق بتوفير منتدى للنقاش بشأن السياسات وخدمة الصكوك الدولية. واستُعملت أدوات مناسبة مختلفة لدعم الهدف الاستراتيجي باء-١، على الرغم من أنّ هذه الصكوك قد تواجه تحديات كبيرة في ما يتعلق بالتعاون النزيه والفعال، لا سيما في شأن المشاركة والتطبيق على المستوى الوطني. ويتعيّن أيضاً مواجهة التحديات الأخرى التي ظهرت مؤخراً في مجال المعايير الدولية والاحتياجات الخاصة المتعلقة بإدماج الصكوك والعمليات الدولية الخاصة بالمنظمة مع تلك المتعلقة بالمنتديات الأخرى واستمرار الحاجة إلى بناء قدرة البلد العضو المعني على المشاركة بفعالية أكبر.

بهيكّل العلاقة بين المنظمة وكل صك على حدة وهي علاقة غالباً ما تكون معقدة. وخلص التقييم إلى وجود نماذج مختلفة تنطبق على مواقف مختلفة ينبغي توضيح طبيعة علاقتها باكراً في المرحلة التمهيديّة. وأشار إلى أنه لا ضرورة على ما يبدو إلى إنشاء آليات رسمية لتشجيع الامتثال وتحديد المسؤولية والتمكين من تسوية النزاعات.

• **الدخول حيز التنفيذ:** إن التصديق والدخول حيز التنفيذ يشكلان «تاريخاً أساسياً» في عمر الصك في حين أن العوامل التي تؤخر التصديق القطري هي في غاية الأهمية. فمعظم الصكوك التي تفرض التزامات تشريعية وطنية كثيراً ما تتعلق بمسألة القدرة التي تشكل عائقاً يمنع البلد من أن يباشر بثقة عملية التصديق السياسية المفصلة

• **التشغيل والتعديل:** حدّد هذا التقييم شواغل مشتركة كثيرة بشأن التشغيل الدولي لصك ملزم، بما يشمل دور جهات الاتصال القطرية والوفود لدى الأجهزة الرئاسية وغير ذلك من العمليات؛ وطرق صنع القرارات؛ والعلاقة بين تلك العمليات وأجهزة الدعم التقنية؛ وجمع وتبادل التقارير القطرية وغيرها من المعلومات. كما أخذ بعين الاعتبار طريقة تشغيل عمليات وضع المعايير في المنظمة، فبرزت قضيتان أساسيتان هما: عدم قدرة بلدان نامية كثيرة على تطبيق المعايير على الواردات والقضايا المحلية، وانتشار معايير منفصلة معتمدة على المستوى الوطني.

• **التنفيذ على المستوى الوطني:** بالرغم من أن التقييم لم يستطع تكوين صورة شاملة للتوقعات والتنفيذ على المستوى الوطني، غير أنه أشار إلى أهمية أن تدرك الوكالات الوطنية المنفذة ارتباط منافع الصكوك الدولية للمنظمة والمنافع التي تقدمها المنظمة بعضها بعض. ويتزايد النظر، في بعض القطاعات، إلى الصكوك الدولية على أنها تشجع على تحقيق أهداف إقليمية وعالمية منشودة إلى حدّ كبير. وفي ما يتعلق بالتنفيذ على المستوى الوطني، يتمّ الاضطلاع بعدد كبير ومتنوع من المشاريع بقصد تعزيز تطوير السياسات والتشريعات والإدارات، لكن القضايا السياسية وضعف القدرة قد يؤثّران على فعاليتها في بعض الأحيان. وتبيّن في بعض القطاعات أنّ هناك

■ وينبغي أن يركز أعضاء المنظمة وأمانتها على تمكين البلدان من الشعور بالثقة في قدرتهم على المشاركة الفعالة وذلك بإزالة الحواجز أمام القدرة وزيادة الوعي بقيمة الصك. وينبغي إعادة النظر في مستوى الطلب المفروض على مراكز التنسيق القطرية والاهتمام بشكل خاص بالأنظمة التي تعنى بالتطوير الضروري لعملية تبادل المعلومات والبرامج الداعمة للعمليات ذات الصلة.

■ وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتابع المنظمة تطوير آليات من أجل تشجيع ودعم مشاركة المراقبين، لا سيما المراقبين من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التابعة للدول النامية. ويوصى أيضاً بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية التي لديها صكوك دولية.

■ ينبغي على المنظمة، من أجل تحسين الأداء بوجه عام في ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي باء-1، أن تستحدث عملية استراتيجية مستمرة لضمان بقاء استراتيجية المنظمة ومنهجها حديثين ومحللين تحليلاً جيداً. وينبغي على أي صك جديد يجري التفاوض بشأنه أن يحدد ما إذا كان دور المنظمة سيتمثل في تشجيع التنسيق وتوافق الآراء في ما بين القطاعات أو في توفير أقوى موقف للدعوة لصالح قطاعاتها الأساسية. كما وأنه ينبغي إطلاق عملية لتحديد مواقف معتمدة في مجالي الدعوة والخبرة لعرضها في منتديات أخرى غير المنظمة.

■ ويجب أن توضع كل من الصكوك الجديدة والقائمة على أسس مالية متينة تضمن إمكانية تشغيلها بنزاهة وفعالية. وينبغي على التحليل المالية الخاصة بإنشاء صكوك جديدة، أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الإجمالية والتكاليف الطويلة الأمد لتشغيل الصكوك والتوعية على التزام المنظمة التام والمستمر تجاه الصكوك الدولية

■ وينبغي توضيح العلاقة بين المنظمة والصكوك من خلال نص أي صك جديد لتفادي الالتباس في المستقبل. ولا تُعتبر الآليات الرسمية الخاصة بالامتثال أولوية إنما يجب أن تصبح كذلك عند الحاجة فقط أو عندما تُثبت الأمثلة الناجحة فعاليتها ويتم تبنيها في صكوك أخرى.

استجابة الإدارة للتقييم

رَحبت الإدارة بهذا التقييم ووافقت على كل التوصيات على اعتبار أنها موجهة إلى الإدارة والمنظمة. وأسفت الإدارة لأن التقييم لم يوفر توجيهات جازمة بشأن العلاقات المتبادلة بين الاستقلال الذاتي للمعاهدات ووظيفة الإشراف التي تضطلع بها المنظمة. وأثنت على الأهمية التي أعطيت للصكوك غير الملزمة. ووافقت على أن أنشطة المنظمة المتعلقة بالعدد الكبير من الصكوك الدولية هي أنشطة غير مترابطة، وأشارت إلى أن غياب الاتساق هذا قد ينشأ عن عدم تعيين وحدة تنسيق واحدة للإشراف على أنشطة المنظمة. واقترحت الإدارة أن يُسند إلى مكتب الشؤون القانونية دور قيادي في كفاءة الاضطلاع بهذه الوظيفة الأساسية بطريقة منسقة على نطاق المنظمة ككل.

استنتاجات الأجهزة الرئاسية للمنظمة
(لجنة البرنامج)

أشادت لجنة البرنامج بنوعية التقييم وبرد الإدارة المتكامل عليه. كما أشارت إلى صعوبة تقييم الهدف الاستراتيجي لا سيما في تحديد أثر هذا العمل المتفرع. كما أعربت اللجنة عن

قلقها في ما يتعلق بتمثيل عينة البلدان المختارة ورأت أنه يجب، عند وضع التقييمات في المستقبل، إعطاء أهمية أكبر للتمثيل الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي في مجالي اختيار عينة البلدان والخبراء من خارج المنظمة.

ووافقت اللجنة على أن المنظمة بحاجة لرؤية استراتيجية تحدد من خلالها التزامها بالصكوك القانونية ذات الصلة بعملها وتوطد التنسيق بين مختلف الصكوك بهدف تسهيل تطبيقها. ورغم الإقرار باقتراح الإدارة المتعلق بدور مكتب الشؤون القانونية، أشار إلى الحاجة إلى التنسيق وإلى إشراك الإدارة العليا والإدارات المختصة إشراكاً كاملاً. واعتُبر من المهم معالجة قضايا تمويل الصكوك الدولية والأخذ بعين الاعتبار القضايا المالية لدى التفاوض على صك جديد

وجرى التشديد على الحاجة إلى معالجة قضية المشاركة الضعيفة للبلدان النامية لا سيما البلدان الأقل نمواً منها في الاجتماعات الخاصة بالصكوك الدولية. غير أن اللجنة وافقت الإدارة الرأي على أن القضية معقدة وتعتمد إلى حد كبير على مشاركة البلدان النامية الفعالة في المفاوضات والنقاش. وجرى التشديد على تعزيز دور المؤسسات القطرية للبلدان النامية في هذه العملية. وفي الختام، أشادت اللجنة بالتشديد على بناء القدرات في البلدان النامية وأشارت إلى أن الصكوك الدولية تعتمد أساساً على المساهمات الطوعية التي غالباً ما لا تُرصد لها الموارد كافية. وجرت المطالبة أيضاً بزيادة التنسيق والتمويل للجهود الرامية إلى بناء قدرات مختلف وحدات المنظمة.

المراجع

تقييم عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية الوثيقة (a 5/PC101)

الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/016/k4601a.pdf>

استجابة الإدارة الوثيقة (a) Sup. 1 5/PC101

الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/016/k4700a.pdf>

تقرير الدورة الأولى بعد المائة للجنة البرنامج. روما 11-15 مايو/أيار 2009. الوثيقة CL 136/9

الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/016/k4879a.pdf>

إدارة التقييم

تقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال الإحصاء

موقع التقييم في المنظمة:

www.fao.org/pbe/pbee/en/index.html

عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاء

يشكل عمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) المتعلق بجمع المعلومات الإحصائية عن الأغذية والزراعة ونشرها عنصراً أساسياً من المهمة المنوطة بها. وكان الهدف من هذا الدور الحفاظ على أفضل القدرات الممكنة بغية معالجة البيانات الواردة والمصادقة عليها ومجانستها وتحليلها ثم إصدار معلومات دقيقة في الوقت المناسب. ومن بين الأولويات الهامة في هذا المجال، برزت ضرورة تحسين جودة البيانات الإحصائية للمنظمة وشفافيتها ونطاق تغطيتها، بالإضافة إلى تيسير الاطلاع عليها. وتمثلت أولوية أخرى في تعزيز قدرات حكومات الدول على تطوير نظم إحصاء خاصة بها واستخدامها. وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات التي توفر بيانات عن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، فلا يغطي أي منها النطاق الواسع من المجالات التي تغطيها المنظمة. ويتم بشكل دائم اقتباس الإحصاءات العالمية للمنظمة والاستعانة بها من قبل الجامعيين ومؤسسات البحوث والحكومات والقطاع الخاص في الدراسات التحليلية الخارجية على المستوى العالمي. وكان التقييم الخارجي المستقل للمنظمة قد أوصى بإيلاء أولوية أعلى لمسألة توفير بيانات وإحصاءات أساسية وضرورية «لإعادة تفكير معمق» في أنشطة الإحصاء بحيث يكون للمستخدمين دوراً أكبر فيها. وقد استفاد هذا التقييم، الذي جرى بناء على طلب لجنة البرنامج، طوال عملية التقييم، من وجود فريق خبراء أعد «نظام إحصاء مثالي للمنظمة للقرن الحادي والعشرين» استخدم كإطار تحليلي تم تقييم عمل المنظمة الإحصائي مقارنة به.

النظام الإحصائي الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة: يشمل جمع المعلومات الإحصائية ونشرها جميع القطاعات تقريباً من الزراعة إلى الثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والأراضي والمياه. وأبرز الهيئات التي تصدر معلومات إحصائية هي شعبة الإحصاء، المقسمة إلى دائرة الإحصاءات العالمية ودائرة الإحصاءات القطرية، ودائرة التقييم والمعلومات الحرجية، ودائرة المعلومات والإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ونسبة أقل، وحدة حيازة الأراضي وإدارتها ووحدة تنمية المياه وإدارتها. وتضطلع شعبة الإحصاء بدور «تجميع البيانات»، وبمسؤولية جمع الإحصاءات الخاصة بالمحاصيل والثروة الحيوانية، بينما تضطلع دوائر أخرى بدور مماثل كل في قطاع اختصاصها. ولا تنحصر السلاسل الإحصائية الرئيسية التي يتم إصدارها والواردة ضمن الأنشطة الإحصائية لقاعدة بيانات المنظمة الإحصائية (FAOSTAT) في الوحدات المذكورة دون سواها، إذ أن العديد من الوحدات يمتلك قواعد بيانات متخصصة وخاصة بها تغطي المجالات الفنية المحددة التي تهمها. ونظراً لهذه الطبيعة المجزأة، كان يمكن توقع وجود آليات تنسيق، لكن التقييم لم يرصد أي دليل على وجود أي آلية في المنظمة تتيح تنسيق نظام الإحصاء أو مراقبته.

النتائج والاستنتاجات

يوجد أصحاب الشأن المعنيون ببرنامج المنظمة الإحصائي في شتى أنحاء العالم، إن كانوا من موفري البيانات أو من مستخدميها، إضافة إلى عملاء دوائرها الفنية. وييدي مستخدمو برنامج المنظمة الإحصائي قسماً هاماً من الثقة به لكونه جهازاً غير متحيز يوفر إحصاءات عالمية موثوقة ومفيدة. ويثمن المستخدمون بشكل عام بيانات المنظمة ويستعينون بها لإنجاز عملهم ولاتخاذ

النتائج والاستنتاجات

قراراتهم. هذا وتستجيب المنظمة عامة لاحتياجات البلدان الأعضاء في مجال الإحصاءات وقد ساهمت في تعزيز القدرات الإحصائية الدائمة. لكن هذه النظرة الإيجابية يناقضها التدهور السريع الذي تشهده البيئة الإحصائية.

تشهد **قدرات الدول في مجال الإحصاءات** تراجعاً، خاصة تلك المتعلقة بالإحصاءات الزراعية نظراً لتدني اهتمام المانحين في بناء القدرات ونتيجة لتراجع تصدر الإحصاءات الأولوية على المستوى الوطني وانخفاض الموارد المخصصة لها. وهذه هي حال القارة الأفريقية على وجه التحديد، حيث لا توفر سوى دولة واحدة من كل أربع دول بيانات أساسية حول المحاصيل. وقد يكون هذا التوجه مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بتدني القدرات المؤسسية التي تترتب عليها حكماً تداعيات تؤثر على نظام الإحصاء العالمي التابع للمنظمة. وقد خلّص فريق التقييم إلى أنه يمكن إيعاز ذلك إلى عدد من الظروف المترابطة ومن بينها: عدم قدرة البلد على جمع البيانات الزراعية الأساسية عقب فترة من التدهور الشامل للقدرات الإحصائية الوطنية؛ عدم إيلاء المنظمة الأولوية للعمل على كمية البيانات التي تقدمها البلدان وجودتها؛ وتواجد محدود للمنظمة في الميدان إضافة إلى ضعف شبكات التواصل مع البلدان الأعضاء والشركاء. ونتيجة لذلك، يستند قسم كبير من البيانات إلى التقديرات وهو أمر له تداعيات حتمية على الجودة.

الجودة: خلص التقييم إلى أن برنامج الإحصاء في المنظمة يعاني من مشاكل جمة تتعلق بالجودة. وتراوح بين جودة طرق جمع البيانات وجودة البيانات الآتية من مصادر وطنية وصولاً إلى جودة سبل وصول البيانات إلى المستخدم.

الموارد: إن القدرة على تطوير طرق وتقنيات جديدة تستخدم في نظم الإحصاء الوطنية وتوفّر الدعم للدول الأعضاء التي تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والمالية. وقد ظهر بشكل جلي توجه المانحين والحكومات نحو خفض الموارد والأولويات في مجال جمع الإحصاءات الأساسية، في حين تسير المنظمة في الاتجاه نفسه. فلم يكن هناك انخفاض في الاعتمادات المخصصة للإحصاءات في ميزانية المنظمة المتضائلة أصلاً فحسب، بل أخذت أيضاً الاعتمادات المخصصة للعمل الإحصائي الفني تتضاءل شيئاً فشيئاً. وإن عدداً من الأنشطة الرئيسية في برنامج الإحصاء في المنظمة مهدد بالانهيار في حال لم تتم إعادة توجيه ملموس للموارد.

لبرنامج الإحصاء في المنظمة ووضع برنامج عمل خاص بالإحصاء مدته عامين. كما ينبغي، بغية عكس هذا التحديد للأولويات على المستويين الإقليمي والقطري، ملء وظائف الإحصائيين الإقليميين على أساس المداورة مع شعبة الإحصاء مع إتاحة الفرصة لزيادة الوظائف في آسيا وأفريقيا وإشراك المكاتب القطرية للمنظمة بشكل مباشر.

■ مقارنة استراتيجية موجهة نحو المستخدمين لدمج النظم

الإحصائية: يتعين على المنظمة إعداد استراتيجية خاصة بدمج النظم الإحصائية، تقوم بشكل أساسي على منظور مراعي للمستخدمين وتحدد متطلباتهم وتوفر ولوجاً تاماً ومجانياً إلى جميع بياناتها وإحصاءاتها.

■ الحاجة إلى التدريب وتعزيز المهارات داخل المنظمة: سوف تحتاج

الفرق العاملة داخل المنظمة إلى برنامج تدريب متواصل يتناول المناهج الإحصائية والإحصاءات التطبيقية للمحافظة على المعرفة النظرية والارتقاء بمستوى المهارات، مما يتيح لتلك الفرق أن تكون فعالة في أداء مهمتها المزدوجة المتمثلة في بناء القدرات ومساعدة الدول في جمع البيانات.

■ السيناريوهات المقترحة: لا يمكن للإجراءات الموصى بها

لتحسين النظام الإحصائي في المنظمة وتأمين تجانسه أن تكون فعالة إلا إذا واكبتها إعادة توجيه للموارد. وقد تم رسم ثلاثة سيناريوهات هي:

أولاً- **استمرار الوضع الراهن.** يفترض هذا السيناريو أنه لا موارد إضافية ستخصص للإحصاءات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛

ثانياً- **تدارك التدهور:** يفترض هذا السيناريو زيادة الموارد بنسبة ٣٣ في المائة عبر تخصيص اعتمادات إضافية للموظفين وغير الموظفين. وعلى الرغم من إقرار الفريق بالحاجة إلى المزيد من الموارد لإنجاز نظام إحصائي متكامل للمنظمة في القرن الحادي والعشرين، أوصى بهذا السيناريو كخيار قابل للتطبيق من شأنه تمكين المنظمة أن تكون شريكاً وطرفاً فاعلاً ذي مصداقية.

ثالثاً- **تدارك جزئي للتدهور:** يفترض هذا السيناريو زيادة الموارد بنسبة أقل من تلك المقترحة في السيناريو الثاني.

■ تشكل **القدرات الوطنية في مجال الإحصاء** مصدر القلق الأكثر إلحاحاً وأبرز المشاكل على صعيد الجودة التي تؤثر على برنامج الإحصاء في المنظمة. ومن الضروري أن تشهد مسألة تحسين قدرات الدول الأعضاء على جمع ونشر البيانات القطرية إعادة توجيه للموارد. كما ينبغي تحسين سبل تقديم الدول للبيانات عبر تعزيز التواصل والتدريب والحوار مع مكاتب الإحصاء الوطنية. ومن الجدير كذلك مساعدة الدول على تطوير بيانات تراعي للمنظور الجنساني.

■ نظام الإحصاءات القطرية: اعتُبر أنّ نظام الإحصاءات القطرية

قادر على رفع القدرات الوطنية والإقليمية لجمع الإحصاءات الخاصة بالأغذية والزراعة وتحليلها ونشرها، بموازاة تعزيز امتلاك الدول لهذه البيانات. وسيؤدي ذلك إلى تمكين الدول من اكتساب فهم أفضل لقطاعها الزراعي وللمسائل المرتبطة بالأمن الغذائي، الأمر الذي من شأنه توفير عنصر «الاستدامة» المحتمل لبرنامج المنظمة الجديد المتعلق ببناء القدرات الإحصائية.

■ بروز المنظمة ودورها القيادي: تحافظ المنظمة على مكانة بارزة

داخل الأوساط الدولية المعنية بالإحصاء وخاصة على مستوى العمل حيث تُقيم شركات مع المنظمات الأخرى حول أوجه محددة من جمع البيانات ونشرها. لكن ثمة فراغاً ملحوظاً في قيادة الإحصاءات المتعلقة بالزراعة على المستوى الدولي، مما يفرض على المنظمة التحرك لاستعادة دورها القيادي العالمي ولوضع خطة مشتركة مع أبرز شركائها والجهات المانحة بغية بناء القدرات في مجال الإحصاء.

■ التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات: تفتقر المنظمة إلى

مجموعة من مبادئ الممارسات الحسنة في مجال جمع الإحصاءات الدولية ومعالجتها ونشرها. ويتعين، لهذا السبب، صياغة إطار للجودة خاص بالمنظمة يتضمن مجموعة من المعايير و«أفضل الممارسات» في مجال الإحصاء. وثمة حاجة أيضاً إلى آلية خاصة في المنظمة لتنسيق النظام الإحصائي للمنظمة وتوفير الرقابة عليه. ويتعين استحداث وظيفة «كبير الإحصائيين» لدى المنظمة يكون مكلفاً بإدارة كل نظام المنظمة الإحصائي للقرن الحادي والعشرين. ويجدر كذلك الشروع في عملية تخطيط استراتيجي

رد إدارة المنظمة على التقييم

حظيت جميع التوصيات بقبولٍ وموافقةٍ واسعة من قبل إدارة المنظمة التي تبنت بالكامل النتيجة الأبرز للتقييم المتمثلة في تحديد الحاجة إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء القطرية على جمع ونشر البيانات القطرية باعتبارها الحاجة «الناشئة» الأكثر إلحاحاً، والتي هي في حقيقة الأمر حاجة «ناشئة مجدداً». وأيدت الإدارة السيناريو الثاني «تدارك التدهور» الذي سيتيح للمنظمة استعادة دورها باعتبارها الهيئة العالمية الرائدة في مجال الإحصاءات الزراعية.

استنتاجات الأجهزة الرئاسية للمنظمة
(لجنة البرنامج)

أثنت لجنة البرنامج على جودة التقييم واعتبرته مفيداً ومناسباً من حيث التوقيت في تصنيف الإحصاءات كمهمة رئيسية من مهام المنظمة وكمجال تركيز مؤثر ضمن الإطار الجديد

المستند إلى النتائج. كما تم التشديد على الحاجة إلى وجود استراتيجية خاصة بالمنظمة تهدف إلى تحديد أولويات العمل الإحصائي ووافقت اللجنة على ضرورة أن تقوم المنظمة، عملاً بتوصيات التقييم، بالبحث عن سبل زيادة الموارد في المجالات ذي الأولوية وذلك بثلاث طرق: (١) إعادة تخصيص الموارد داخل دائرة الإحصاءات تماشياً مع الاستراتيجية الجديدة؛ (٢) زيادة المخصصات داخل الميزانية العادية و(٣) التمويل من خارج الميزانية أي عبر اللجوء إلى مجال من مجالات التركيز المؤثرة. وتم التعبير عن القلق لعدم وجود دعم كافٍ من خارج الميزانية. وأبدت اللجنة دعمها الكامل لتوصية التقييم بالتركيز بشكل أولوي على زيادة الدعم داخل الدول عبر بناء القدرات وتعزيز سبل التواصل. هذا وبالنظر إلى حجم المهمة التي تنتظر المنظمة، تمّ التشديد على عدم قدرة المنظمة على العمل منفردة وعلى ضرورة أن تسعى إلى إقامة شراكات، خاصة مع الحكومات والمؤسسات ذات الصلة والمنظمات المتعددة الأطراف. كما حظيت التوصيات المتعلقة بالترتيبات التنظيمية لتحسين التنسيق داخل المنظمة واستحداث وظيفة «كبير الإحصائيين» بدعم الأجهزة الرئاسية.

المراجع

- التقييم المستقل لدور منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات. الوثيقة 100/PC/3a)
 الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k2921a.pdf>
 رد الإدارة. الوثيقة 100/PC/1 3 Sup a)
 الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k3042a.pdf>
 تقرير الدورة المائة للجنة البرنامج. روما، 6-10 أكتوبر/تشرين الأول 2008. الوثيقة 135/CL 5
 الوثيقة متوفرة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/014/k3498a.pdf>

الملحق 1: تقييمات البرامج والمشروعات الإنمائية من خارج الميزانية خلال الفترة 2008-2009

تقييمات البرامج والمشروعات الإنمائية من خارج الميزانية خلال الفترة 2008-2009		
العالمي والأقليمي		
Reduction of environmental impact from tropical shrimp trawling, through the introduction of by-catch reduction technologies and change of management	EP/GLO/201/GEF	
Land degradation assessment in dry lands (LADA)	EP/GLO/502/GEF	
EC/FAO Food Security Programme	GCP /GLO/162/EC	
Information products for decisions on water policy and water resources management in the Nile Basin - Follow-up to GCP/INT/752/ITA	GCP/INT/945/ITA	
EC/FAO Food Security Programme (Phase II) - Account 3 EC/FAO Food Security Main Programme	GCP/INT/952/EC	
Projet d'appui à la lutte préventive contre le criquet pèlerin dans quatre états membres de la CLCPRO- EMPRES	GCP/INT/958/AFB	
Africa Stockpiles Programme - Netherlands contribution	GCP /INT/959/NET	
أفريقيا		
Protecting and improving food and nutrition security of orphans and HIV/AIDS affected children (Phase I: Lesotho and Malawi)	GCP/RAF/388/GER	إقليمي
Programme spécial de sécurité alimentaire au Burkina Faso - Phase I	GCP/BKF/042/LIB	بور كينا فاسو
Support to food security information system in Ethiopia	GCP/ETH/071/EC	إثيوبيا
Programme spécial de sécurité alimentaire au Tchad - Phase I	GCP/CHD/026/LIB	تشاد
Programme spécial de sécurité alimentaire au Mali - Phase I	GCP/MLI/024/LIB	مالي
Enhancing food security and developing sustainable rural livelihoods	GCPS/MLW/030/NOR	مالاوي
Programme spécial de sécurité alimentaire Phase I au Niger	GCP/NER/040/LIB	النيجر
The National Special Food Security Programme, Nigeria	UTF/NIR/047/NIR	نيجيريا
Special Programme for Food Security Phase I in Sudan	GCP/SUD/051/LIB	السودان
Sudan Institutional Capacity Programme: Food security information for action (SIFSIA) in Northern Sudan	OSRO/SUD/620/MUL	السودان

آسيا والمحيط الهادي		
The FAO Inter-Country Programme for the development and application of integrated pest management (IPM) in vegetable growing in South and Southeast Asia, Phase II	GCP/RAS/209/NOR	إقليمي
Support to the regional programme for food security in the Pacific Island countries	GTFS/RAS/198/ITA	إقليمي
Supporting the improvement of household food security, nutrition and livelihoods in Afghanistan	GCP/AFG/039/GER	أفغانستان
Andhra Pradesh water management project	GCP/IND/176/NET	الهند
Andhra Pradesh farmer-managed groundwater systems	GCP/IND/175/NET	الهند
Promoting livelihood improvements in dryland farming on the Deccan Plateau	GCP/IND/174/NET	الهند
Rehabilitation and sustainable development of fisheries and aquaculture affected by the tsunami in Aceh Province, Indonesia	OSRO/INS/601/ARC	اندونيسيا
Support for sustainable agriculture and rural livelihoods in Northern Rakhine State of Myanmar	GCP/MYA/009/EC	ميانمار
Environmental animal health to redress emerging insect-borne and other disease constraints to smallholders' livestock production	GCP/PHI/050/ITA	الفلبين
Integrated management of lagoon activities in Thua Thien and Hue Provinces	GCP/VIE/029/ITA	فيتنام
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
Restauración de activos de las familias vulnerables pobres afectadas por la tormenta Stan en las cuencas del lago de Atitlán y río Naranjo	GCP/GUA/012/SPA	غواتيمالا
Restauración de activos de las familias vulnerables pobres afectadas por la tormenta Stan en la cuenca del río Coatán y la parte alta de la cuenca del río Suchiate	OSRO/GUA/601/SWE	غواتيمالا
الشرق الأدنى		
Improvement of drainage conditions in major agricultural areas - Hilla-Hashimia Main Drain	OSRO/IRQ/402/UDG	العراق
Assessment and emergency maintenance and rehabilitation community irrigation schemes	OSRO/IRQ/404/UDG	العراق
Restoration of veterinary services in Iraq	OSRO/IRQ/406/UDG	العراق
Restoration and development of essential livestock services in Iraq	OSRO/IRQ/407/UDG	العراق
Community livelihoods and micro-industry support project in rural and urban areas of North Iraq	OSRO/IRQ/602/UDG	العراق
Early recovery assistance for the agriculture smallholder	OSRO/LEB/701/UNJ	لبنان
Early recovery assistance to war-affected, resource-poor livestock keepers in Southern Lebanon	OSRO/LEB/702/UNJ	لبنان

Support to the Food Security Analysis Unit - Understanding livelihoods in Somalia - FSAU Phase V	OSRO/SOM/604/EC	الصومال
Nutrition information project, Food Security Analysis Unit, Somalia (Year 2007)	OSRO/SOM/702/USA	الصومال
ARDOPIS -Agricultural rehabilitation and diversification of high-potential irrigation schemes in Southern Somalia in Lower Juba and Shabelle River Basin (Jamama, Agfoi and Balad Districts)	OSRO/SOM/510/EC	الصومال
Agricultural rehabilitation and diversification of high-potential irrigation schemes in Southern Somalia (ARDOPIS) in Merka and Qoryooley districts (Somalia - Lower Shabelle)	OSRO/SOM/511/EC	الصومال
Support to pastoral livelihood development	OSRO/SOM/608/EC	الصومال

